

نائب الرئيس العراقي أكد الحاجة إلى «ثقة كويتية - عراقية لحل الملفات العالقة لأن هناك شعوراً لا يرتقي لمستوى الاطمئنان الذي نتمناه»

طارق الهاشمي لـ «الأخبار»: وقّعت المرسوم الجمهوري والسفير العراقي في الكويت سيباشر مهامه خلال أيام



نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي

بيان عاكوم

ملفان مهمان على الساحة اليوم فيما يتعلق بالكويت والعراق: ملف القضايا العالقة، وملف تشكيل الحكومة العراقية.

وأقر تباطؤ وثيق بينهما خصوصاً أن الحكومة العراقية المقبلة معنية بحل هذه الملفات مع الكويت. ومن هنا كان نمني نائب

الرئيس العراقي طارق الهاشمي في حوار خاص لـ «الأخبار» أن تسلك الحكومة العراقية المقبلة مساراً جديداً لحسم كل الملفات

العالقة خصوصاً مع الكويت. إلا أنه رأى أن الحل الذي يحتاج إليه الطرفان هو «بناء الثقة» لافتاً إلى أن هناك شعوراً لا يرتقي

إلى مستوى الأخوة والاطمئنان الذي نتمناه من الجانبين، مبيناً أن هناك ملاحظات لدى الطرف العراقي، وأخري لدى الطرف

الكويتي، والحل برأيه لا يأتي فقط من الجانب العراقي، وإنما من الجانبين، ومنتظراً من الكويتيين جلسة أخوة في إطار العائلة

الواحدة على أساس المصالح المشتركة. وكشف الهاشمي أنه وقع المرسوم الجمهوري الخاص بالسفير العراقي، موضحاً أنه

جاهز وسيباشر مهامه خلال أيام. أما بخصوص زيارات الساسة العراقيين إلى المملكة العربية السعودية فقد وصفها الهاشمي

بـ «الطبيعية»، مشيراً إلى أنها «إعانة العراق على تشكيل حكومته»، وأن الوضع يستدعي أن يسرع قادة التعاون ما يجري من



◀ الانفتاح على المملكة ليس لتحقيق توازن أمام التواجد الإيراني لأننا لا نتمنى حسم خلافات الدول على أرضنا

◀ زيارتنا للسعودية والخليج لإعانة العراق على تشكيل حكومته المقبلة

◀ اندماج «القانون» و«الائتلاف العراقي» تطفئ عليه الطائفية ونخشى تخندق المكون السني والانزلاق في العنف

الاندماج بين ائتلاف دولة القانون والائتلاف العراقي الوطني فالانطباع هو أن هذا الاندماج سيكون مبنياً على مسالة القربى في الطائفة والمذهب والقلق الموجود لدى الشعب العراقي هو الخوف من العودة إلى التخندق الطائفي الذي طبع المشهد السياسي عام 2005 و2006 وفي انتخابات عام 2010 الكل اقترح برنامجاً وطنياً واحداً عابراً للطوائف والفرق وعلى هذا الأساس تشكلت الائتلافات وهذا الاندماج السمة الطاغية عليه أنه اندماج مذهبي ووطناني والخوف أن تصل رسالة إلى المكونات الأخرى من ضمنها المكون العربي السني مثلاً بأن يعود للتخندق وتعود إلى المشهد المحزن الذي كنا عليه عام 2005، أما اندماج يجري على أساس مشروع سياسي فهذا لا ضير فيه، ولكن هذا الاندماج اعتقد أنه سينطوي على هذا الفهم عند الشارع العراقي وربما ستكون هناك ردود أفعال من جانب مكونات أخرى سلبية.

ما ردة فعل «القائمة العراقية»؟
تعتبره تطوراً مؤسفاً خصوصاً إذا تم التأكيد على أن هذا الاندماج جرى بناء على القربى الطائفية، وليس على أساس وحدة البرنامج السياسي، وهذا لا ضير فيه، أما إذا كان الاندماج غرضه فقط هو اجتماع سياسيين ينتمون لطائفة محددة فهذه انتكاسة كبيرة في العملية السياسية والديموقراطية.

حسم الخلاف

ماذا عن رئاسة الحكومة؟ من سيحسم الخلاف الدستوري؟

من المؤسف هناك فراغ تشريعي قائم حتى هذه اللحظة ويمثل في عدم وجود محكمة اتحادية وفقاً للمادة 93 من الدستور، فالمحكمة الحالية ليست المحكمة الاتحادية التي أقيمت بناء على الدستور، وإنما محكمة شكلت بناء على قانون، وهذه المحكمة ليس من اختصاصاتها تفسير مواد الدستور أو النظر في الخلافات أو في المواد الدستورية، فليس هناك محكمة مؤهلة لتفسير نصوص الدستور، ولكن كما ذكرت لدينا سابقة تاريخية في تشكيل الحكومة، وهي حكومة عام 2006 فهذه أسست وانبثقت من فوراً قائمة الائتلاف العراقي الموحد في حينه ولم تعترض على ذلك، نحن لسنا نتنازل عن حقنا في هذه المسائل.

ماذا ستفعلون؟

أولاً عدم تجاوز الدستور وهذا إن حدث فسيكون سابقة تاريخية، وسينشأ خلاف قانوني كبير، ولا يستطيع توقع ماذا سيحدث عندئذ، ولكن أقولها صراحة إننا لن نتنازل عن حقنا الدستوري، ولا من مغزى الانتخابات، وهناك مرجعيات قانونية، ومرجعيات الأمم المتحدة، والولايات المتحدة فهي اليوم مسؤولة عن حماية الديموقراطية في العراق، وحماية الشرعية وفقاً لاتفاقية «الاطر» وهناك أيضاً التزامات دولية موجودة أمامنا سنستعين بها لحل هذه الإشكالات، وأمل ألا يحصل هذا الإشكال، فربما هذا الاندماج مطلوب بعد أن يعقد مجلس النواب الجلسة الأولى، ضمن الكتل السياسية، وربما يكون لها اثر لمنح الثقة للحكومة المقبلة، لكن لا تسلب حق القائمة العراقية في تشكيل الحكومة أو تسمية رئيس وزرائها، فإذا كان التوجه بهذا الشكل الخطير، فسيعرض العملية السياسية إلى الخطر ويعوق المسار الديموقراطي الذي بني على الدستور وعلى تفاهات شكلنا من خلالها حكومتين حتى الآن.

كنتم قريبين جداً من الائتلاف العراقي خصوصاً السيد عمار الحكيم الذي أشاد بالرئيس أياد علاوي، فلماذا لم يتم هذا الاندماج بينكم وبينه؟ هل حصل خلاف؟

لم تكن هنالك نية من أي طرف من الأطراف في موضوع الاندماج، وإنما رغبة في التنسيق وتقريب وجهات النظر وعلاقتنا مع الائتلاف طيبة، وتعلمون أن الحوار مع الائتلاف والتحالف الكرديستاني بدأ حتى قبل الانتخابات، والتوجه لمفاوضات جادة لفترة ما بعد الانتخابات، ونحن قريبون من السيد عمار الحكيم وخطابه العقلاني أمام التهم التي حاول البعض أن يسوقها عن القائمة العراقية ساعد كثيراً من تخفيف الاحتقان وأن هذه الحملة غير منطقية وغير عادلة على القائمة العراقية وتشويه مقاصدها ونحن علاقتنا طيبة معهم، ولأزال المجال مفتوحاً أمامنا لإحداث نوع من التحالفات المستقبلية لتشكيل الحكومة.

تتواصل هذه اللقاءات في المستقبل.

سمة العراق

بداية المشاورات لتشكيل الحكومة حصلت زيارات إلى إيران، وإيضاً ما نكرناه بالزيارات إلى المملكة السعودية، إلا يؤثر ذلك سلباً على سمة العراق؟ بمعنى أن كل شيء يحاك في الخارج؟

كما نكرنا الحكم في موضوع التدخل هو في القرار، فالعراقيون يفترض أن يحسموا قراراتهم بأنفسهم، ولكن هذا لا يعني عدم التشاور وتبادل وجهات النظر مع الأطراف الأخرى. ودعوة المملكة المتعلقة بي شخصياً قبل الانتخابات أجلتها لهذا الوقت، ولم تكن ردة فعل للجمع الذي عقد في طهران أيام عيد كائنات إيران تسعى إلى مصالح حقيقية وتخفيف حدة الاحتقان السياسي لكان من المفروض أن توجه الدعوة للجميع وأن تسعى لذلك، ولكنها اكتفت بدعوة أطراف واستغنت أخرى، بينما دعت المملكة العربية السعودية كل أطراف الشعب العراقي وقادة أطراف الشعب العراقي لمقابلة جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وبهذا يتحقق التوازن وبهذا تصل رسالة اطمئنان للشعب العراقي. إن دول التعاون الخليجي مع العراقيين جميعاً بصرف النظر عن انتماءاتهم، فهي ليست منحيزة للتنسيق مع طرف ضد آخر وإنما الجميع باعتبارهم تجمعهم الهوية العراقية ولكي يرتبوا أوضاعهم الداخلية ويتحقق الأمن والاستقرار، ودول «التعاون» عرضت خدماتها كما عرض صاحب السمو الأمير اسر أن الكويت جاهزة وحاضرة لإعانة العراقيين للخروج من حالة عدم الاستقرار التي نحن فيها اليوم.

سمعنا اليوم عن تفاهم وشيك بين اتحاد دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي، هذا الأمر كيف تنظرون إليه؟ وهل هذا يبعد قائمتكم عن تشكيل الحكومة؟ وما ردة فعلكم؟

الدستور حسم موضوع أحقية القائمة الفائزة في تشكيل الحكومة وتسمية رئيس الوزراء.

هناك خلاف على هذا الموضوع؟
لدينا سابقة تاريخية عام 2006 شكلت الحكومة من القائمة الفائزة ولم تعترض في ذلك الوقت، وإذا كان هناك اليوم خلاف على الدستور فلا ينبغي أن يكون هناك خلاف على سابقة تاريخية أسسنا من خلالها لـ 4 سنوات ماضية ولم يعترض أحد، والمهم أن هذه المسألة حتى الرأي فيها الذي أصدرته المحكمة الاتحادية هو رأي غير ملزم، والفهم العام عند الشعب العراقي وفقهاء القانون الدستوري عند المواطن العراقي العادي هو أن الانتخابات لها مغزى واحد هو أن تكون هناك قائمة فائزة تشكل الحكومة وتسمي رئيس الوزراء، الأمر الآخر إذا حصل هذا

لا أطمح لرئاسة العراق

علّق نائب الرئيس العراقي على سؤال بخصوص تصريحه بضرورة أن يكون رئيس العراق عربياً بالقول: فهم من تصريحي وكأنه طموح شخصي، ولكن أشهد الله أن هذه المسألة لم تكن في خاطري وإنما حاولت إيصال رسالة قوية إلى كل من يعينهم الأمر برفض المحاصصة التي كرست عام 2005 والتي تفرز العراق طائفيًا. ولذلك كان علي أن أقول لا للطائفية وحتى أقول ذلك كان علي أن أبيد أنه حان الوقت ليكون الرئيس عربياً فكنتم أريد كسر الشرقة الطائفية التي فرضت على العراق، مشيراً إلى أن عدم اعتماد المسألة العرقية هي الأساس لخروج العراق من المازق الطائفي.

المسائل التي هم بأمرس الحاجة فيها إلى جهود اخوانهم واشقايتهم في دول مجلس التعاون، إذن ليس تدخلنا في الشأن العراقي، وإنما تشاور وتبادل في وجهات النظر فهذا مهم جداً لأنه حوار بين أفراد عائلة واحدة لأن ما يهم العراق اليوم يهم دول مجلس التعاون والعكس أيضاً. ولدنيا على سبيل المثال اتفاقية الدفاع المشترك وحتى في المسائل الدفاعية لدينا ترتيبات دفاعية وأمنية في إطار الجامعة العربية، وعلى هذا الأساس من باب تحصيل الحاصل أن الأشقاء في دول مجلس التعاون يفترض أن يكونوا على اطلاع بما يجري في العراق، ومن حقنا أن يكون لدينا اطلاع بما يجري في هذه الدول وهذا التداول والتشاور في وجهات النظر لا نعتبره تدخلًا في تشكيل الحكومة، فالمشكلة هي في القرار الذي ينبغي أن يبقى قراراً عراقياً، ولكن من مصلحتنا داخل العراق أن نعلم كيف ننظر اخواننا واشقاؤنا إلى الوضع في الداخل وكيف يمكن أن نحقق المصالحة الوطنية والقضايا التي لا تزال معلقة، فتبادل وجهات النظر مصدر خير، بشرط أن القرار في نهاية المطاف يحكمه العراقيون.

الحد من النفوذ الإيراني

هناك من اعتبر هذه الزيارات للحد من النفوذ الإيراني وخلق نوع من التوازن، فما رأيكم؟
اشقاؤنا العرب تآخروا كثيراً في التعاطي مع المسألة العراقية، والطرف الحالي الذي حصل بعد انتخابات السابع من مارس، ربما سيرسم مستقبلاً سياسياً مغايراً للماضي وهذا يستدعي من القادة في دول التعاون أن يسهموا بدقة ما الذي يجري داخل العراق وما التوجهات في تشكيل الحكومة هذا طرف استثنائي وليس الظرف الذي كان سائداً خلال السنوات الماضية. فكل دول العالم اعتبرت 7 مارس نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث ما بعد عام 2003 وعلى هذا الأساس كان من الضروري أن تتحرك الدول الخليجية من أجل مساعدة العراقيين في تشكيل حكومة المستقبل على عجل بأفضل طريقة ممكنة. وربما من خلال هذه الحكومة التي نعتبرها

المسألة ونحن سعداء بذلك. والموضوع ليس لتحقيق توازن للتدخل الإيراني، فاعتقد أن التدخل الإيراني أصبح ظاهرة في الشأن العراقي ونحن لا نتمنى في نهاية المطاف أن يجري حسم خلافات دول على أرض العراق، وعلى هذا الأساس هذه الدعوة لا نعتبرها اليوم مجرد تحقيق للتوازن للتواجد الإيراني داخل العراق وإنما تحصيل حاصل، وعلاقتنا مع الدول العربية والخليجية يفترض أن تكون هكذا في كل الأوقات، ونتمنى أن

لدينا قصور كبير في جوانب عديدة، ولكن كما ذكرت الحل النهائي ينبغي أن يأتي من الطرفين وليس فقط من الجانب العراقي.

ونتظّر من الجانب الكويتي جلسة أخوة في إطار العائلة الواحدة تنبئ على أساس المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، واعتقد أنها سترسم مستقبلاً واعداً لكلا الطرفين.

متى برايك من الممكن أن تتم هذه الجلسة؟
اتمنى على الحكومة المقبلة أن تولي مسألة العلاقات الثنائية بين العراق وعموم الدول العربية، خصوصاً الكويت أهمية كبيرة، ولكن الإشكالية في العراق مع الشعبين الشقيقين، واعتقد أنها سترسم مستقبلاً واعداً لكلا الطرفين.

متى سيباشر السفير العراقي مهامه في الكويت؟
وقعت المرسوم الجمهوري قبل يومين وسيباشر مهامه خلال أيام، وهو جاهز.

تبادل وجهات النظر

ستتوجهون إلى المملكة السعودية بعد زيارتكم إلى الكويت، كما رأينا زيارات كثيرة يقوم بها الساسة العراقيون إلى المملكة بدءاً بالرئيس جلال الطالباني ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد عمار الحكيم ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني، فكيف تصفون هذه الزيارات؟

طبيعية، وكان ينبغي أن تحصل ميكرا وليس أن تتأخر كل هذه الفترة والمملكة بلد عربي خليجي ويفترض أن تكون علاقات العراق مميزة مع الكويت والسعودية وكافة اشقاؤنا من الدول المجاورة في مجلس التعاون الخليجي. كنت اتمنى وأطمع منذ البداية أن تكون العلاقات بهذه الحرارة والقرب، وهي مبادرة طيبة من المملكة.

ماذا عن ارتباطها بتشكيل الحكومة العراقية؟
خطاب جلالة الملك واضح والمملكة على مسافة واحدة من كل الفرقاء العراقيين لكنها حريصة جداً على تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وحريصة على تقديم يد المساعدة والعون للعراقيين في مختلف

في أي خاتمة تضعون زيارتكم إلى الكويت؟

هذه الزيارة تندرج في حقيقة الأمر في سلسلة من الزيارات التي قمت بها في السابق كلما كان هناك ظرف معين يستدعي التشاور وتبادل وجهات النظر لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين. الوضع في العراق يستدعي في حقيقة الأمر بعد انتخابات السابع من مارس الماضي المساعي الرامية لتشكيل الحكومة المقبلة، فالحراك السياسي المكثف الذي يجري اليوم يستدعي اطلاع اخواننا في الدول الشقيقة المجاورة، فنحن نعتبر أنفسنا قريبين جداً شعبياً وحكومياً إلى الكويت وهناك كثير مما يمكن أن نبني عليه للمستقبل «فما يهم العراق بهم الكويت»، والعكس وعلى هذا الأساس كان من الضروري أن نقوم بهذه الزيارة لإحاطة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والحكومة والرأي العام في الكويت بحقيقة الأوضاع السياسية الراهنة في العراق.

ومن جانب آخر كان لابد من إرسال رسالة اطمئنان من الجانب العراقي إلى الشعب الكويتي الشقيق حول توجهاتنا السياسية وحرصنا على حسم الكثير من الملفات العالقة، وهذا لا يعني فقط العلاقة بين الكويت والعراق، وإنما يعني العلاقة بين العراق وكل دول الجوار فهناك ملفات لاتزال عالقة بحاجة إلى رؤية جديدة من جانب العراق لحسم هذه الملفات وتوطئة العلاقات وتصفير، المشاكل بين العراق ودول الجوار. فهذه الرسالة كانت مهمة وأوصلتها إلى سموه، وهذه اسباب زيارتي القصيرة إلى بلدي الثاني الكويت.

وماذا كان رد سموه على رسالتكم؟

عهدي بسموه عندما كان وزيراً للخارجية، بأنه كان حمامة السلام بين الإشقائ العرب، فكلما كانت تنشأ مشكلة بين الدول العربية كان سموه في الثمانينيات كما أتذكر يسبق نقل طائرته ويحل ومشاكل هذه الدول، فدور الكويت تاريخي لا ينسى وكانت انظر باعتزاز وتممين في دور الكويت في الماضي وستبقى هذا فسمو الأمير وتوجهاته وحرصه على الكويت لا يقل عن حرصه وتوجهاته ودعائه للعراقيين بأن يخرجوا من هذه المحنة، وموقف سمو الأمير كان مليئاً بالداء والخبرة التفاؤلية للمستقبل واستعداد الكويت لمساعدة العراقيين في الخروج من المحنة التي يمر بها الشعب العراقي، وتكلم كثيراً عن أهمية استقرار العراق وتوحد العراقيين وإنهاء مشاكلهم وخلافاتهم وعرض كما يعرض دائماً مساعدة الكويت في أي مجال يمكن أن يحقق هذه العلاقة بين العراقيين.

بناء الثقة

تقدم العراق منذ أيام بشكوى إلى مجلس الامن يطالب فيها بخفض التعويضات من 5/5 إلى 7/1 برايكم الا يؤثر ذلك على العلاقات بين الدولتين؟
لست مع نقل ملفات الخلاف إلى المجتمع الدولي والخلافات إذا كانت موجودة فينبغي أن تحل في إطار العائلة والأسرة الواحدة، فعلى الأقل هذه نظرتي الشخصية في علاقات العراق مع جميع الدول العربية وعلى وجه الخصوص مع الكويت فهناك بالتأكيد ترسبات في الماضي لابد من معالجتها، اليوم نحن في امس الحاجة إلى مرحلة بناء بين العراق والكويت، وفي تصوري بإمكاننا حل الملفات العالقة، ولكن بداية ينبغي بناء الثقة بين الطرفين، فهناك شعور لا يرتقي إلى مستوى الأخوة والاطمئنان الذي نتمناه من الجانبين فهناك ملاحظات من الجانب العراقي وملاحظات من الجانب الكويتي، واعتقد ضرورة بناء الثقة والتفاهم على المصالح المشتركة وهناك كثير من المصالح المشتركة بين العراق والكويت وبالإمكان إزالة كل هذه المسائل المعلقة بالرغم من أنها تدخل في إطار التعويضات، والديون والحدود.

الأمم المتحدة تنتظر تجاوز العراقيين في إزالة المخالفات على الحدود لإنجاز مهامها فلماذا لا يتجاوز العراق مع هذه المسائل؟

البعد في هذا الجانب اداري وليس سياسياً، والعراقيون اكدوا في أكثر من مناسبة وعلى مختلف الأصعدة أن العراق ملتزم بكل القرارات الدولية التي تتعلق بعلاقة الكويت والعراق وهذه المسألة حسمت والمسائل المعلقة ادارية وهي ليست فقط مشكلة قضايا معلقة بين الكويت والعراق وإنما لدينا مشاكل عالقة بين العراق وإيران وبقية دول الجوار، فهي ليست استثناءً.

الوضع في العراق لم يستقر حتى هذه اللحظة،



(سعود سالم)

نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي مع الزميلة بيان عاكوم